

## مذكرات تبليغ

صادرة عن محكمة املاك الدولة

الى السادة المذكورين بادناه / مجبري محل الإقامة .

تعيين يوم الاحد الواقع في ١٩٨٤/٤/١٥ الساعة التاسعة صباحاً موعداً لرؤية دعوى الجزائية التي اقامها عليكم الحق العام .

فيقتضي حضوركم في الوقت المعين الى دائرة الاراضي والمساحة / تسجيل عمان .

وان لم تحضروا تجري عليكم الاحكام الخاصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

اسم المشتكى عليه	اسم المشتكى عليه
صالح احمد فلاح	سعيد سرحان
يوسف احمد عبيد	علي ابراهيم يوسف الخطيب
عبد الحسن حسين سلامه	جمال فياض سليمان
جمال احمد مصطفى حمد	احمد خليل علي
ابراهيم احمد خليل صالح	ابراهيم محمد ابراهيم
احمد مصطفى حمد	حمدان جابر طلب
محمد موسى حيمور	عبد الله سليمان سلامه
ابراهيم عبد الله التجار	بدر عبد الحميد الخليلي
عبد الكريم حسن العطيات	عبد الكامل عثمان البطل
محمد احمد حسن حسين	محمد مصطفى جرار
محمد حسن احمد ابو جبه	هولة عبد العزيز حمدان
حسين صديقي جرادات	محمود حسين علي
محمد نبهان سالم	احمد محمد ابو شقة

## مذكرة تبليغ متهم

صادرة عن محكمة صلح جزاء عمان

الى المتهم محمد انور عبد الله ابو زيد / مجهول مكان الإقامة .

تعيين يوم الثلاثاء الواقع ١٩٨٤/٣/٢٧ الساعة التاسعة موعداً لرؤية دعوى جزاء التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى هذه المحكمة وان لم تحضر تجري عليك الاحكام الخاصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاحد ١ رجب سنة ١٤٠٤ هـ . الموافق انيسان سنة ١٩٨٤ م . العدد ٣٢٢٢

## الفرس

صفحة	النظام الداخلي لمجلس الأعيان
٤١٣	نظام رقم ( ٢١ ) لسنة ١٩٨٤
٤٧٥	نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة المالية ١٩٨٤
٤٧٧	تطبيق قانون الضمان الاجتماعي
٤٧٧	تعليمات قواعده مرور وسير المشاة والمركبات التي تجر بالحيوانات او تجر او تدفع باليد
٤٧٩	قرار صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٤٨٠	اعلان صادر عن رئيس الوزراء بمقتضى المادة ( ٩٤ ) من الدستور

## نخ ولسين للعدل مسر المحمكة للدراسة التشريعية

بمقتضى المادة (٨٣) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان  
نصادق على النظام الآتي ونأمر بالعمل به :-

### النظام الداخلي لمجلس الاعيان

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( النظام الداخلي لمجلس الاعيان الصادر بموجب المادة (٨٣) من الدستور ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

#### افتتاح الدورة العادية

المادة ٢ - تفتتح الدورة العادية لمجلس الأمة بالاستماع الى خطبة العرش . ثم يتصرف كل من الاعيان والنواب الى مجلسه .

المادة ٣ - بعد انصراف الاعيان الى مجلسهم يعقد المجلس جلسته الأولى ، فاذا لم يكن قد عين الرئيس ولم يكن قد تم انتخاب نائبيه . يتولى الرئاسة أكبر الأعضاء الحاضرين سناً .

المادة ٤ - على كل عضو يعين مجدداً وقبل ان يباشر أي عمل من أعمال المجلس ، أن يقسم اليمين بالصيغة الآتية :  
( أقسم بالله العظيم أن أكون خالصاً للملك والوطن وان احافظ على الدستور . وان أخدم الأمة وأقوم بالواجبات الموكولة لي حق القيام ) .

المادة ٥ - ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه لوضع سبعة الرد على خطبة العرش ، وبعد أن يقرها المجلس خلال أسبوع من لقاء خطبة العرش ، ينتخب هيئة ترافق الرئيس لرفع الرد الى الملك .

#### مكتب المجلس ووظائفه

المادة ٦ - ينتخب المجلس من أعضائه لمدة سنتين :

أ - نائبين للرئيس يتولى النائب الأول صلاحيات رئيس المجلس واختصاصاته في حالة غيابه ، كما يتولى النائب الثاني هذه الصلاحيات والاختصاصات في حال غياب الرئيس ونائبه الأول .  
ويتولى النائب الأول رئاسة جلسات المجلس في حال اشتراك الرئيس في مناقشات المجلس ، وعند البحث في الاقتراحات والأسئلة التي يقدمها باعتباره عضواً في المجلس . ويتولى النائب الثاني رئاسة المجلس في حال اشتراك الرئيس ونائبه الأول في مناقشات المجلس .

ب - مساعدين للرئيس يتوليان :

١ - تجميع محاضر الجلسات السرية وامضائها وقراءة ما يطلب اليها قراءته من المحاضر وغيرها من المحاضر والاوراق .

٢ - جمع الاصوات وفرزها باشراف الرئيس .

٣ - تحقيق نتيجة أخذ الرأي بمراقبة الرئيس .

٤ - الاشراف على الأمور المتعلقة بحفظ النظام في المجلس .

المادة ٧ - يتألف مكتب المجلس من الرئيس ونائبيه ومساعديه ، ويقوم بتمثيل المجلس في الفترة الواقعة بين دوري الانعقاد وتصريف الشؤون الادارية المستعجلة ضمن دائرة اختصاصهم .

المادة ٨ - لا يجوز الجمع بين الوزارة واحدى وظائف المكتب .

المادة ٩ - اذا دعت الحالة الى انتخاب وفد يمثل المجلس ، يحدد المكتب عدد أعضائه ويختارهم ثم يعرض اسماءهم على المجلس فاذا لم يوافق يجري انتخابهم طبقاً للمادة (١٢) من هذا النظام ، فاذا كان الرئيس أو أحد نائبيه من بينهم كانت له الرئاسة ، والا اختار المكتب من تكون له الرئاسة .

المادة ١٠ - ينتخب المجلس لمدة سنتين أعضاء اللجان التالية :

١ - اللجنة القانونية :

ووظيفتها دراسة مشاريع القوانين التي أقرها مجلس النواب والاقتراحات القانونية التي يقدمها أعضاء المجلس .

٢ - اللجنة المالية :

ووظيفتها دراسة مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحق بها والقوانين المالية وأي قانون يتعلق بزيادة الواردات أو النفقات أو انقاصها ، وفي أي موضوع يكون له صلة بالموازنة والشؤون المالية .

٣ - اللجنة الادارية :

ووظيفتها النظر في الشكايات والبيانات والبحث في الأمور التي لها صلة بالادارة العامة .

٤ - لجنة الشؤون الخارجية :

ووظيفتها النظر في المعاهدات والاتفاقيات فيما يخص السياسة الخارجية وكل ماله صلة بالسياسة والشؤون الخارجية .

٥ - للمجلس أن يعين لجناً دائمة أو مؤقتة أخرى بمحدد وظائفها ومهامها .

٦ - يجوز اجتماع لجنتين أو أكثر لدراسة مشروع قانون أو موضوع معين بناء على قرار من المجلس ، وتنتخب اللجنة المشتركة مقرراً لها بالشكل الذي تراه مناسباً ،

المادة ١١ - يقرر المجلس عدد أعضاء كل لجنة من اللجان المبينة في المادة السابقة على أن لا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء ، ولا يجوز انتخاب عضو لأكثر من لجنتين من اللجان المبينة في المادة السابقة .

هكذا من الأهل



المادة ١٢- يكون انتخاب أعضاء اللجان على اختلاف أنواعها ، وانتخاب أعضاء المكتب بالاقتراع السري اذا زاد عدد المرشحين على عدد الأعضاء المقرر من قبل المجلس وذلك بأن يكتب كل عضو في ورقة خالية من توقيع اسماء الأعضاء الذين ينتخبهم ويسلمها الى الأمين العام لينقل مساعد الرئيس فرزها ، ويعلن الرئيس النتيجة ، ويفوز من حاز على الأغلبية النسبية ، وعند تساوي الأصوات تجرى القرعة .

المادة ١٣- ١ - تنتخب كل لجنة من بين أعضائها مقرراً لها ، ويجوز لرئيس المجلس ان يرأس أي لجنة يرى لزوماً للاشتراك في مداولاتها .

٢ - يتولى المقرر تنظيم أعمال اللجنة وتحديد المواضيع التي سيتداول فيها ودعوة أعضائها للاجتماع .

٣ - يقوم المقرر بوضع التقارير المختصة عن كل مشروع أو اقتراح يحال على اللجنة ، ويتولى ايضاح مقرراتها والدفاع عنها عند مناقشتها في المجلس .

#### احالة مشاريع واقتراحات القوانين على اللجان

المادة ١٤- يحيل المجلس مشاريع القوانين التي ترد من محاسن النواب على اللجنة المختصة .

المادة ١٥- ١ - يجوز عشرة أو أكثر من أعضاء المجلس أن يقترحوا القوانين ويحال كل اقتراح على اللجنة المختصة في المجلس لبدء الرأي ، فاذا رأى المجلس قبول الاقتراح احاله على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس في الدورة نفسها او في الدورة التي تليها .

٢ - كل اقتراح بقانون تقدم به أعضاء المجلس وفق الفقرة السابقة ورفضه المجلس ، لا يجوز تقديمه في الدورة نفسها .

المادة ١٦- جلسات اللجان سرية .

المادة ١٧- ١ - للجان أن تطلب استدعاء الوزير ذي الشأن أو مقدمي الاقتراح أو من ترى لزوم سماع بياناته وآرائه ، ولكل من الوزير ومقدمي الاقتراح ان يحضروا جلسات اللجنة وان يشتركوا في المناقشة دون ان يكون لهم حق التصويت ، وللمقدمي الاقتراح ان ينيروا واحداً منهم أو أكثر لحضور جلسات اللجنة .

٢ - للوزير ان يستصحب او ينيب عنه احد كبار موظفي وزارته الا اذا رأت اللجنة حضور الوزير بالذات .

المادة ١٨- لكل عضو بدا له رأي في مشروع او اقتراح أحيل على لجنة لم يكن هو من أعضائها ، ان يبعث به كتابة الى رئيس المجلس ليحيله على اللجنة .

المادة ١٩- يحضر لكل جلسة محضر تدون فيه اسماء الإعضاء الذين حضروا اجتماع اللجنة وملخص وقائع كل جلسة وما اتخذ فيها من قرارات تدلل بتوقيعات من حضرها .

المادة ٢٠- تؤخذ قرارات اللجنة بالأكثية ولا يجوز لمقرر اللجنة ان يجمع رأي الأعضاء ما لم يكن أكثرهم حاضراً في الجلسة ، واذا تساوت الأصوات ، فيؤجل النظر بالموضوع إلى ان تجتمع اللجنة برئاسة الرئيس ، حيث يرجع رأي الفريق الذي يكون في جانبه الزعيمين ، فإذا تعادلت الأصوات ، يرجع الموضوع إلى الرئيس .

المادة ٢١- ترفع اللجنة الى رئيس المجلس قرارها في الموضوع الذي انتهت من درسه لعرضه على المجلس .

المادة ٢٢- لا يدرج في جدول أعمال اللجنة عند ابتداء الدورة التالية الا ما تمسك به اصحاب الاقتراحات بطلب خطي يقدمونه الى اللجنة .

#### تبليغ المكاتبات الواردة الى المجلس

المادة ٢٣- يحيل الرئيس مشاريع القوانين الواردة من اللجان الى المجلس .

المادة ٢٤- يرسل امين عام المجلس الى كل عضو نسخة من مشروع القانون الذي يراد عرضه على المجلس .

المادة ٢٥- يحيط رئيس المجلس رئيس الوزراء والوزراء علماً بموعد جلسة المجلس وجدول أعماله .

#### عقد الجلسات

المادة ٢٦- يفتتح الرئيس الجلسة في الموعد المحدد ، فاذا لم يحضر ثلثا أعضاء المجلس ، يؤخر افتتاحها نصف ساعة واذا مضت هذه المدة ولم يتكامل النصاب القانوني يحدد موعد الجلسة المقبلة .

المادة ٢٧- يحدد الرئيس جدول أعمال الجلسة المقبلة ويوزعه على الأعضاء قبل الجلسة بربع وعشرين ساعة على الأقل .

المادة ٢٨- ١ - يحضر لكل جلسة محضر تدون فيه اسماء من تحلفوا من الأعضاء مع الإشارة الى من تغيب دون اذن . ويدون فيه جميع اجراءات الجلسة وما دار فيها من أبحاث ومناقشات وما صدر من قرارات ، ويدون ملخص هذه المحاضر في دفتر خاص ويوقع على هذه المحاضر والدفتري ، الرئيس والأمين العام .

٢ - ينشر محضر الجلسة في ملحق الجريدة الرسمية .

٣ - على أجهزة الاعلام ووسائله المختلفة ان تراعي الدقة عند نقل جلسات المجلس العلنية .

٤ - اذا عمدت أي صحيفة او نشرة الى تشويه ما قيل في الجلسة او تحريفه ، فللرئيس ان يتخذ ما يراه مناسباً يحققه من الاجراءات .

المادة ٢٩- جلسات المجلس علنية ، غير انه اذا طلبت الحكومة او تقدم خمسة من أعضاء المجلس بطلب ان تكون الجلسة سرية تخلى قاعة المجلس من المستمعين ويطرح الرئيس الطلب على المجلس للمداولة فيه ، فاذا اقره تظل الجلسة سرية الى حين الانتهاء من الموضوع الذي طلب عقدها من اجله .

المادة ٣٠- يحضر محضر للجلسة السرية الا اذا اقر المجلس غير ذلك ويقوم بتحرير المحضر مساعداً الرئيس الا اذا اقر المجلس ان يقوم بذلك الأمين العام .

يوقع على المحضر الرئيس والقائم بتحريره . ثم يحفظ في المكان الذي يأمر به الرئيس ، ولا يجوز لتفسير الأعضاء او الحكومة الاطلاع عليه .

المادة ٣١- يجوز للندويي الحكومة ان يرافقوا الوزارة في حضور الجلسات المنزلية ، ويمنع غيرهم ايضاً من حضورها الا اذا قرر المجلس غير ذلك .

هكذا من الشاهل

المادة ٣٢- يتلى في ابتداء الجلسة :

- ١ - أسماء الاعضاء المعتدلين والمجازين وطالبي الاجازات والذين تخلفوا عن حضور الجلسة السابقة دون اذن .
- ٢ - محاضر الجلسات السابقة ، الا اذا قرر المجلس عدم قراءتها ، واذا حصل اعتراض على مادونها وجب البت في هذا الاعتراض .
- ٣ - الأسئلة والاستجابات والاقتراحات على ان لا تزيد المدة المحددة لها على ساعة .
- ٤ - مشاريع القوانين والقرارات الصادرة عن اللجان .

#### الكلام في الجلسة

المادة ٣٣- لا يجوز لأحد ان يتكلم في الجلسة الا بعد ان يطلب الكلام ويأذن له الرئيس . والا فلرئيس أن يمنعه الكلام ويأمر بعدم اثبات اقواله في محضر الجلسة ، واذا اصر الرئيس على الرفض وأصر العضو على طلبه ، فلا سبيل للسماح له بالكلام الا بقرار من المجلس .

المادة ٣٤- يتكلم الأعضاء في امكانهم او على المنبر الا اذا طلب الرئيس الى المتكلم ان يتكلم من المنبر ، أما المقرر فلا يتكلم الا من المنبر . وفي جميع الحالات لا يجوز توجيه الكلام الا الى الرئيس او الى المجلس .

المادة ٣٥- للوزراء ان يحضروا جلسات المجلس ، ويسمح لهم بالكلام كلما طلبوا ذلك ، ولهم ان يستعينوا بمن يرون من كبار موظفي وزاراتهم او ان يستنيوهم عنهم ، وللمجلس ان يحتم على الوزراء حضور جلساته .

المادة ٣٦- لا يجوز للعضو ان يتكلم أكثر من ثلاث مرات في مسألة واحدة الا اذا اجاز له المجلس ذلك ، ولا يسيروا هذا النص على صاحب الاقتراح ومقرر اللجنة والمتكلم باسم الحكومة .

المادة ٣٧- يأذن الرئيس بالكلام لطلابه حسب ترتيب الأسبقية في الطلب ولكل من طالبي الكلام أن يتنازل عن دوره لغيره فيحل عندئذ محله في دوره .

ومع ذلك فالوزراء ومندوبو الحكومة ومقررو اللجان وأصحاب الاقتراحات غير مقيدون بترتيب الأسبقية في الطلب ، ولهم الحق دائما في أن تسمع اقوالهم كلما طلبوا ذلك .

المادة ٣٨- أ - يؤذن دائما بالكلام حسب الأسبقيات التالية :

- ١ - نقاط النظام :
- في أثناء مناقشة أي موضوع يجوز للعضو أن يثير نقطة نظام ويتعين على الرئيس أن يبت فيها فوراً . يجوز استئناف قرار الرئيس ويطرح الاستئناف فوراً للتصويت .
- ٢ - إيقاف الجلسة أو تأجيلها :
- في أثناء مناقشة أي موضوع يجوز للعضو أن يقترح إيقاف الجلسة أو تأجيلها واذا ثني على أي اقتراح من هذا النوع ، تعين طرحه للتصويت فوراً ودون مناقشة :

٣ - تأجيل المناقشة :

في أثناء مناقشة أي موضوع ، يجوز للعضو أن يقترح تأجيل بحث البند الذي تجري مناقشته ، وعلى العضو الذي يقترح التأجيل أن يبين ما اذا كان يقترح التأجيل لأجل غير مسمى ، أو لأجل معين عليه أن يحدده . واذا ثني على أي اقتراح من هذا النوع تعين طرحه للتصويت فوراً ودون مناقشة .

٤ - اقفال باب المناقشة :

في أثناء مناقشة أي موضوع يجوز للعضو أن يقترح اقفال باب المناقشة بصرف النظر عما اذا كان أي عضو آخر قد أبدى رغبته في الكلام أم لا واذا ثني على مثل هذا الاقتراح تعين على الرئيس ذكر الاقتراحات التي قدمت في جوهر الموضوع الذي تجري مناقشته والتي يتعين التصويت عليها بعد اقفال باب المناقشة ، ويجوز الترخيص لمحدثين اثنين على الأكثر بشرح أسباب اعتراضهما على اقتراح اقفال باب المناقشة ، ثم يطرح الرئيس الاقتراح للتصويت ، واذا وافق عليه المجلس أعلن الرئيس اقفال باب المناقشة .

٥ - إعادة بحث الاقتراحات :

عندما يعتمد اقتراح ما أو يرفض ، لا يجوز إعادة بحثه في دورة المجلس عنها ما لم يقرر المجلس ذلك بأغلبية ثلثي أعضائه الحاضرين . ولا يرخص بالكلام عن اقتراح إعادة البحث لأكثر من متحدثين اثنين معارضين للاقتراح ، ثم يطرح الاقتراح فوراً للتصويت .

٦ - حق الرد :

فبما يتعلق بقول بئس شخصه أو تصحيح واقعة مدعى بها أو إساءة لفهم كلامه .

ب - بحق العضو أن يثير أي موضوع هام يتعلق بالأمور العامة ولا يجوز له أن يتكلم في الموضوع أكثر من خمس دقائق ولا تستمر المناقشة لأكثر من ساعة الا بقرار من المجلس .

المادة ٣٩- على العضو المتكلم أن يراعي عدم تكرار أقواله أو أقوال غيره من الأعضاء الذين سبقوه ، وأن لا يخرج عن الموضوع ، وللرئيس وحده أن يلفت نظره الى ذلك .

وكذلك يجوز للرئيس أن يلفت نظر المتكلم الى أن رأيه قد وضح وضوحاً كافياً وأن لا محل لاسترساله في الكلام .

المادة ٤٠- لا يجوز للعضو المتكلم أن يستعمل عبارات غير لائقة أو فيها مساس بالأشخاص أو بالهيئات أو بالمصلحة العامة ، ولا أن يأتي أمراً غللاً بالنظام فاذا جاء بشيء من ذلك ، لفت الرئيس نظره .

المادة ٤١- لا يجوز لأحد من الأعضاء مقاطعة العضو المتكلم ، ولا ابداء أي ملاحظة له ، والرئيس وحده هو صاحب الحق في أن يلفت نظر المتكلم في أي لحظة أثناء كلامه الى مراعاة أحكام النظام الداخلي للمجلس .

المادة ٤٢- اذا لفت الرئيس نظر المتكلم أثناء كلامه بمرتين ثم استمر المتكلم على ما أوجب لفت نظره ، فلرئيس أن يأخذ رأي المجلس في منعه بقية الجلسة من الكلام في الموضوع الذي لفت نظره اليه . ويصدر القرار بذلك دون مناقشة ومتى تقرر المنع من الكلام يجب عدم اثبات شيء مما يقوله في المحضر .

كل من أهمل



المادة ٤٣ - إذا لفت الرئيس نظر عضو مرتين في جلسة واحدة ثم عاد العضو للمرة الثالثة الى ما أوجب لفت نظره ، جاز للرئيس أخذ رأي المجلس في منعه من الكلام في نفس الموضوع بقية الجلسة ويصدر القرار في ذلك دون مناقشة .

المادة ٤٤ - كل عضو قرر المجلس منعه من الكلام ولم يتمتع ، أو عاد للاخلال بالنظام بعد تنبيه مرتين في جلسة واحدة ، جاز للمجلس بناء على طلب الرئيس أن يقرر اخراجه من قاعة المجلس ويترتب على قرار الاخراج حرمان العضو من الاشتراك في أعمال المجلس بقية الجلسة وعدم اثبات شيء مما يقوله في الحضر ، واعتباره غائبا عن الجلسة ولو لم ينسحب .

المادة ٤٥ - إذا صدر قرار من المجلس بحرمات عضو من حضور الجلسة ولم ينفذه طوعا ، فلرئيس أن يوقف الجلسة وان يتخذ من الوسائل ما يلزم لتنفيذ القرار ، وفي هذه الحالة يمتد الحرمان لمدة أسبوعين .

المادة ٤٦ - إذا اخلت النظام ولم يتمكن الرئيس من اعادته ، أعلن عزمه على وقف الجلسة ، فإذا لم يعد النظام أوقفها مدة لا تزيد على ساعة ، فإذا استمر الاخلال بالنظام بعد اعادة الجلسة أجلها الرئيس الى وقت آخر يحدده .

#### المناقشة في مشروعات القوانين

المادة ٤٧ - تطيع تقارير اللجان ملحقه بها نصير مشروعات القوانين وتعديلاتها مع الأسباب الموجبة لها ، ونصوص الاقتراحات وتوزع على الأعضاء قبل البدء في المناقشة بمدة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة ، الا اذا قرر المجلس اعتبار الموضوع من المواد المستعجلة فيبحث فيه عندئذ فوراً .

المادة ٤٨ - ينل مشروع القانون والقرار الذي اتخذته اللجنة في شأنه الا اذا قرر المجلس صرف النظر عن تلاوة ما ذكر مكثفا بسبق توزيعه على الاعضاء . ثم تجري المداولة ببحث موضوعه اجالا ، فإذا قرر المجلس قبوله من حيث المبدأ ينتقل الى مناقشة مواده مادة مادة بعد تلاوة كل منها أصلا وتعديلا ، ثم يؤخذ الرأي على كل مادة في قبول التعديل من مجلس النواب أو على تعديلها . ويجوز الاكتفاء بتلاوة قرار اللجنة والاسباب الموجبة اذا وافق المجلس على ذلك وقراءة المواد التي يقترح أحد اعضاء المجلس او بعضهم مناقشتها .

المادة ٤٩ - المواد التي لم توص اللجنة بتعديلها ولم يقدم في شأنها تعديل او اعتراض ، يجوز للرئيس ان يأمر بعدم تلاوتها .

المادة ٥٠ - اذا قررت إحدى اللجان تعديل مادة في مشروع قانون احيل عليها ، يبدأ بتلاوة المادة كما وردت من مجلس النواب ثم التعديل الذي قرره اللجنة ويطلب الرئيس ابداء الرأي في قبول التعديل او رفضه ، فإذا رفض تعديل اللجنة تكون المادة مقبولة بالنص الذي ورد من مجلس النواب .

المادة ٥١ - يجب على كل عضو يقترح تعديلا للنص الاصلي او ادخال تعديل على تعديل اللجنة المختصة ، أو إضافة مواد جديدة أن يقدم اقتراحه خطيا ، فإذا قدم الاقتراح قبل الجلسة يحال على اللجنة المختصة . اما اذا قدم أثناء المداولة فتجري مناقشته في الجلسة ويؤخذ الرأي عليه الا اذا قرر أن يحال على اللجنة لدراسته ونجيب الاحالة حتما اذا طلب ذلك مقرر اللجنة أو الحكومة أو رئيس المجلس .

المادة ٥٢ - يؤخذ الرأي دائما على الاقتراح المقدم بالتعديل أو الاضافة أو الالغاء فاذا رفض تكون المادة مقبولة بالنص الذي اقرته اللجنة .

المادة ٥٣ - اذا كان مشروع القانون خاصا بإبرام معاهدة بين الحكومة ودولة أخرى او إبرام اتفاق من اي نوع كان مع الحكومة ، فليس للمجلس ان يدخل اي تعديل على نصوص مشروع المعاهدة ، او الاتفاق ، وعليه اما ان يقبل القانون نفسه او يرفضه وله ان يؤجل اخذ الرأي على ذلك مع توجيه نظر الحكومة الى ما يوجد في مشروع المعاهدة ، او الاتفاق من نقص .

المادة ٥٤ - يقترح على الموازنة العامة فصلا فصلا ، وللمجلس ان ينقص من النفقات في القبول حسبما يراه موافقا للمصلحة العامة وليس له ان يزيد في تلك النفقات لا بطريقة التعديل ولا بطريقة الاقتراح المقدم على حده .

المادة ٥٥ - لا يقبل أثناء المناقشة في الموازنة العامة :

١ - أي اقتراح لالغاء ضريبة موجودة او فرض ضريبة جديدة او تعديل للضرائب المقررة بزيادة او نقصان يتناول ما اقرته القوانين المالية النافذة المعمول .

٢ - أي اقتراح لتعديل النفقات او الواردات المربوطة بعقود .

٣ - أي اقتراح لتعديل نفقات واردة في الموازنة العامة تنفيذا لتعهد دولي .

المادة ٥٦ - بعد الانتهاء من مناقشة المواد يؤخذ الرأي على المشروع في مجموعه . ويجوز للمجلس قبل البدء باخذ الرأي على مشروع قانون أن يقرر تأجيل اخذ الرأي على مجموع المشروع الى جلسة تالية لاعادة المناقشة في مادة او أكثر من مواده اذا طلب ذلك مقرر اللجنة او رئيس المجلس او الحكومة او ثلاثة من اعضاءه .

المادة ٥٧ - على كل عضو ان يدلي بصوته عند طرح أي موضوع للتصويت ويعبر العضو عن رأيه بالموافقة او بالمعارضة او بالاستنكاف .

المادة ٥٨ - في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة بحكم الدستور تصدر القرارات بأكثرية الأعضاء الحاضرين ما عدا الرئيس ، وعند تساوي الاصوات يعطي الرئيس صوت الترجيح .

المادة ٥٩ - ليس للوزراء حق التصويت الا اذا كانوا أعضاء في المجلس .

المادة ٦٠ - التصويت على الدستور يكون بالمناداه على الاعضاء باسمائهم بصوت عال ويكون التصويت على الأمور الأخرى برفع الأيدي .

المادة ٦١ - اذا حصل شك في نتيجة اخذ الآراء برفع الأيدي يعاد اخذها بالقيام والجلوس بان يطلب من المؤيدين القيام واذا حصل شك في هذه النتيجة أيضا يعاد اخذ الآراء بطريقة عكسية بان يطلب من المعارضين الوقوف .

المادة ٦٢ - يتولى مساعدا الرئيس او الأمين العام احصاء الاصوات تحت اشراف الرئيس .

كل من اهل

المادة ٦٣ - يعلن الرئيس قرار المجلس طبقاً لنتيجة التصويت بالصيغة الآتية :  
« المجلس يقرر » او « المجلس يرفض » .

المادة ٦٤ - لا يجوز العودة الى المناقشة في موضوع جرى عليه التصويت ولكن اذا كان المجلس اثناء نظر مشروع قرر حكماً في احدى المواد من شأنه اجراء تعديل في مادة اخرى سبق ان وافق عليها ، فله ان يعود الى مناقشة هذه المادة ، وكذلك يجوز للمجلس اعادة المناقشة في مادة سبق تقريرها اذا أبدت لذلك أسباب جديدة .

المادة ٦٥ - اذا وافق المجلس دون تعديل على مشروع قانون سبق لمجلس النواب تقريره ، يقدم الرئيس نسخاً عنه مذيبة بتوقيعه وتوقيع الأمين العام الى رئيس الوزراء لرفعه الى الملك :

#### الصلة بين المجلسين

المادة ٦٦ - اذا لم يوافق المجلس على مشروع قانون كما اقره مجلس النواب سواء كان قرار مجلس الاعيان بالرفض او بالتعديل او بالحذف او بالاضافة بعيدة الرئيس الى مجلس النواب لاعادة النظر فيه .

المادة ٦٧ - اذا قبل مجلس النواب مشروع القانون كما ورد عليه من مجلس الاعيان يحيله الرئيس الى المجلس مباشرة لتصديقه بمجموعه ثم يقدمه الى رئيس الوزراء لرفعه الى الملك .

المادة ٦٨ - اذا رفض مجلس النواب تعديل مشروع قانون بالشكل الذي كان اقره مجلس الاعيان او بدل او غير في صيغ تلك التعديلات فيحيله الرئيس على اللجنة المختصة للأعيان ثم تجري عليه المعاملات التي تجري على مشاريع القوانين التي ترد للمرة الاولى .

المادة ٦٩ - اذا أصر المجلس للمرة الثانية على مخالفة قرار مجلس النواب كما اعيد اليه يبلغ الرئيس رئيس مجلس النواب وجوب عقد جلسة مشتركة يجتمع فيها المجلسان لبحث المواد المختلف فيها ، ويشترط عندئذ لاقرار المشروع أكثرية ثلثي الاعضاء الحاضرين الجلسة المشتركة .

المادة ٧٠ - اذا لم تحصل الاكثرية المطلوب توفرها طبقاً لما هو مشروط في المادة السابقة لا يقدم المشروع مرة ثانية الى المجلس في الدورة نفسها .

المادة ٧١ - يجتمع المجلسان في جلسة مشتركة عندما يرد الملك مشروع قانون أقره مجلس الاعيان والنواب وفي هذه الحالة اذا أقره المجلسان ثانية بأكثرية ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين وجب عندئذ اصداره ، وفي حالة عدم اعادة القانون مصدقاً في غضون ستة اشهر يعتبر نافذ المفعول وبمحكم المصدق .

المادة ٧٢ - يجتمع المجلسان في جلسة مشتركة في الحالات المبينة في المواد ٢٨ و ٢٩ و ٣٤ و ٧٩ و ٩٢ من الدستور وعندما يطلب ذلك رئيس الوزراء بالاستناد الى المادة ٨٩ من الدستور .

المادة ٧٣ - عندما يجتمع المجلسان في جلسة مشتركة يتولى الرئاسة رئيس مجلس الاعيان ، ولا يفتح الجلسة الا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضاء كل من المجلسين ، فاذا لم يكتمل النصاب القانوني يحدد موعد الجلسة المقبلة .

المادة ٧٤ - في غير الاحوال المشروط فيها أغلبية خاصة بحكم الدستور تصدر قرارات المجلسين مجتمعين بأكثرية اصوات الحاضرين .

المادة ٧٥ - يقدم الرئيس نسخاً من المشاريع التي يقرها مجلس الاعيان والنواب مجتمعين مذيبة بتوقيعه وتوقيع الأمين العام الى رئيس الوزراء لرفعه الى الملك .

المادة ٧٦ - في ما عدا الاحوال المنصوص عليها في المواد ٦٦ و ٧٥ تطبق الاجراءات المبينة في باقي مواد هذا النظام .

#### المناقشة العامة والاستئلة والاستجابات

المادة ٧٧ - يجوز لخمس أعضاء او أكثر ان يتقدموا الى المجلس بطلب مناقشة اي من الامور والقضايا العامة . فاذا أقر المجلس الطلب تعقد جلسة تخصص لهذه المناقشة ضمن المدة التي يحددها المجلس .

المادة ٧٨ - لكل عضو ان يوجه اسئلة واستجابات لواحد او أكثر من الوزراء حول اي امر من الامور العامة .

المادة ٧٩ - على العضو الذي يريد ان يوجه سؤالاً الى احد من الوزراء ان يقدمه الى الرئيس مكتوباً ويشترط فيه ان يكون موجزاً منصفاً على الوقائع المطلوب استيضاحها خالياً من التعليق والجدل . ومن العبارات غير اللائقة غير ضار بالمصلحة العامة او يخالف لأحكام الدستور .

المادة ٨٠ - يبلغ الرئيس الوزير المختص السؤال ويدرجه في جدول أعمال اقرب جلسة .

المادة ٨١ - يجيب الوزير عن السؤال في الجلسة المعنية وله ان يطلب تأجيل الاجابة ثمانية ايام .

المادة ٨٢ - للعضو الذي قدم السؤال دون غيره ان يستوضح الوزير او يرد عليه بايجاز مرة واحدة .

المادة ٨٣ - لا تسري الشروط الخاصة بالاستئلة على الاسئلة التي توجه الى الوزراء النساء النظر في الميزانية وفي مشروعات القوانين فان لكل عضو الحق في التدخل في كل سؤال يرد بشأنها والرد عليه .

المادة ٨٤ - على العضو الذي يريد استجواب وزير او أكثر ان يقدم استجوابه الى الرئيس مكتوباً مراعيماً فيه الشروط المبينة في المادة ٧٩ .

المادة ٨٥ - يبلغ الرئيس الوزير المختص الاستجواب ويدرجه في جدول أعمال اقرب جلسة لتحديد موعد المناقشة فيه .

المادة ٨٦ - يحدد المجلس موعد المناقشة في موضوع الاستجواب بعد سماع اقوال الوزير او تلاوة جوابه .

المادة ٨٧ - يحدد المجلس ميعاد المناقشة في الاستجابات المتعلقة بالامور الداخلية خلال شهر .

المادة ٨٨ - في الموعد المحدد للمناقشة يبدأ العضو المستجوب بشرح الموضوع ثم يجيب الوزير ، وبعدئذ يجوز للاعضاء ان يشتركوا في المناقشة .

المادة ٨٩ - يجوز للمستجوب ان يسحب استجوابه وتقف المناقشة فيه الا اذا تمسك به غيره من الاعضاء .

المادة ٩٠ - عند انتهاء مناقشة الاستجواب يبلغ رئيس المجلس نتيجتها الى رئيس الوزراء .

هكذا من المأهول



العرائض

- المادة ٩١- يحق لكل اردني ان يرفع الى المجلس الشكوى فيما ينوبه من امور شخصية او فيما له صلة بالشؤون العامة .
- المادة ٩٢- يجب ان يوقع على العريضة مقدمها ذاكرا فيها مهنته ومحل اقامته ، وان لا تشتمل العريضة على عبارات فيها مساس بالاشخاص او بالهيئات ، وللرئيس ان يأمر بحفظ العرائض التي لم تتوافر فيها الشروط .
- المادة ٩٣- بعد تقيد العريضة في جدول عام ، يحيلها الرئيس على اللجنة الادارية ، الا اذا كان لها علاقة بمشروع او اقتراح او موضوع محال على احدى لجان المجلس فيحيلها على اللجنة المختصة .
- المادة ٩٤- لكل عضو الحق في الاطلاع على اي عريضة بعد ان يطلب ذلك من مقرر اللجنة .
- المادة ٩٥- تدرس اللجنة الادارية موضوع العرائض التي تحال عليها وتعيلها الى رئيس المجلس مينة رأيا فيها ، ويعرض الرئيس على المجلس ما يرى ضرورة لعرضه منها .
- المادة ٩٦- يقدم الوزراء الى المجلس الايضاحات الخاصة بما تضمنته العرائض التي بعث بها اليهم في مدة لا تتجاوز شهرا واحدا .
- المادة ٩٧- يرسل الأمين العام الى مقدم العريضة التي لم يرفضها المجلس بيانا بما تم فيها .

الاجازات

- المادة ٩٨- لا يجوز لأي من الأعضاء ان يغيب عن احدى الجلسات دون أن يخبر الرئيس بذلك ، ولا يجوز ان يغيب عن أكثر من جلسة دون موافقة الرئيس .
- المادة ٩٩- يقدم طلب الاجازة الى الرئيس ، وعليه ان يعرض الطلب على المجلس اذا كانت الاجازة المطلوبة لمدة تزيد على الشهرين .

رفع الحصانة

- المادة ١٠٠- لا يجوز خلال دورة انعقاد المجلس ملاحقة العضو جزائيا او اتخاذ اجراءات جزائية او ادارية بحق أو القاء القبض عليه او توقيفه الا بإذن المجلس ، باستثناء حالة الجرم الجنائي المشهود .
- المادة ١٠١- يقدم رئيس الوزراء طلب الاذن باتخاذ الاجراءات الجزائية الى رئيس المجلس مشفوعا بمذكرة تشتمل على نوع الجرم ومكانه وزمانه والادلة عليه التي تستلزم اتخاذ اجراءات عاجلة .
- المادة ١٠٢- يحيل الرئيس الطلب على اللجنة القانونية لفحصه والنظر فيه فورا .
- المادة ١٠٣- يحيل الرئيس تقرير اللجنة القانونية على المجلس ، بأسرع وقت ممكن ، ويجب ان تستمر المناقشة في الموضوع حتى البت نهائيا في الأمر فاذا وجد المجلس سببا كافيا لتوقيف العضو او محاكمته يتخذ قراره برفع الحصانة بالأكثريّة المطلقة .

- المادة ١٠٤- اذا اوقف العضو لسبب ما عندما لا يكون مجلس الأمة منعقدًا يجب على رئيس الوزراء ان يبلغ المجلس فور اجتماعه بالاجراءات المتخذة ومبرراتها ، وللمجلس ان يقرر استمرار هذه الاجراءات او ايقافها فوراً
- المادة ١٠٥- للعضو الذي لم يعتقل الحق في حضور جلسات المجلس واجتماعات اللجان ، والمشاركة في المناقشات والتصويت ، ولو اتخذ المجلس قرارا برفع الحصانة عنه .
- المادة ١٠٦- لكل عضو ملء الحرية بالتكلم وايداء الرأي ، ولا يجوز مؤاخذه أو ملاحقته بسبب اي تصويت او رأي يديه او خطاب يلقيه في أثناء جلسات المجلس .

الاستقالة والفصل من العضوية

- المادة ١٠٧- على كل عضو يريد الاستقالة ان يقدمها خطيبا الى الرئيس ليرفعها الى الملك ، ولا تعتبر الاستقالة نافذة الا من تاريخ صدور الارادة الملكية بقبولها .
- المادة ١٠٨- اذا حدثت اي حالة من حالات عدم الاهلية ، المنصوص عليها في المادة « ٦٤ » والفقرة الاولى من المادة « ٧٥ » من الدستور وكذلك في الحالة المبينة في المادة « ٩٠ » منه لأي عضو من اعضاء المجلس لايجوز اسقاط عضويته او فصله من عضوية المجلس الا بقرار يصدر بأكثرية ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس ويقره الملك .
- المادة ١٠٩- اذا شغل احد الأعضاء بالوفاة او الاستقالة او غير ذلك من الأسباب ، يخبر الرئيس رئيس الوزراء بذلك لملاء مركزه ، وذلك في مسمى شهرين من تاريخ اشعار المجلس بالحكومة بشغور المحل وتلدوم عضوية العضو الجديد الى نهاية مدة سلفه .

الحفاظة على امن المجلس

- المادة ١١٠- الحفاظة على النظام داخل المجلس وحوله من اختصاص المجلس وحده ، ويقوم به الرئيس باسم المجلس . وهو الذي يصدر الأوامر الى قوة الحرس التي تعين للمحافظة على امن المجلس .
- المادة ١١١- لا يجوز لأحد ، وقت اجتماع المجلس ، ان يجلس في الأمكنة المخصصة للاعضاء . ولا يجوز لأحد ان يدخل قاعة المجلس الا بأذن من الرئيس .
- المادة ١١٢- يجب على من يرخص لهم بالدخول في الاماكن المعدة للجمهور ان يلبسوا الكون التام مدة انعقاد الجلسة وان لا يبدوا اي علامة تدل على الاستحسان او الاستهجان ، وان يراعوا الملاحظات التي يبدونها اليهم المكلفون بحفظ النظام .
- المادة ١١٣- كل من يرخص له بالدخول داخل بالنظام او احدث ضجيجا او ضوضاء يكلف بمغادرة القاعة فان لم يمتثل ، فللرئيس ان يأمر باخراجه بالقوة وتسليمه للجهة المختصة ، اذا اقتضى الحال .

الالفاءات

- المادة ١١٤- يلغى النظام الداخلي لمجلس الاعيان الصادر في ٢٥ / صفر سنة ١٣٧٢ هجرية ، الموافق ١٣ / تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ ميلادية .

الحسين بن طلال

١٩٨٤ / ٣ / ٢١

رئيس الوزراء  
احمد عبيداتوزير الداخلية  
سليمان عرار

هكذا من الله على

## نظام تصنيف الموظفين

بمقتضى المادتين (٣١ و ١٢٠) من الدستور

والمادة (١٠) من قانون الموازنة العامة رقم (١) لسنة ١٩٨٤

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/٣/١٩٨٤

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢١) لسنة ١٩٨٤

### نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية

للسنة المالية ١٩٨٤

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة ١٩٨٤ ) ويعمل به اعتبارا من ١/١/١٩٨٤ .

المادة ٢ - تحدد تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وعدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بقود في كل منها واسماء هذه الوظائف ودرجاتها ورواتبها حسبها هو مبين في الجدول الملحق بهذا النظام والذي يعتبر جزءا منه .

المادة ٣ - لا يجوز ملء وظيفة أي موظف يعار للخدمة خارج الحكومة بأكثر من موظف واحد يستخدم مؤقتا عند الضرورة وبموجب عقد للقيام بمهام وظيفة الموظف المعار خلال مدة الاعارة شريطة عدم تجاوز منحصرات تلك الوظيفة .

المادة ٤ - أ - يتقاضى الموظف غير المصنف أو الموظف بعقد الذي أحدث له وظيفة مصنفة في الجدول الملحق بهذا النظام راتبه من منحصرات هذه الوظيفة إلى أن تتخذ الإجراءات الضرورية لتصنيفه وفقا لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

ب - يجوز في حالات خاصة يقررها مجلس الوزراء تعيين موظفين براتب مقطوعة على حساب الوظائف المصنفة الشاغرة الواردة في هذا النظام إلى حين انتهاء اجراءات تعيينهم فيها .

المادة ٥ - أ - يستحق الموظف الزيادة السنوية بعد مرور سنة على تعيينه أو ترفيعه أو اخر زيادة سنوية تقاضاها .  
ب - الزيادة السنوية للموظف غير المصنف والموظف بعقد الذي يتقاضى راتبا شهريا مقداره ( ٧٤ ) ديناراً او اقل هي دينار واحد اما الموظف الذي يتقاضى راتبا شهريا مقداره ( ٧٥ ) ديناراً فأكثر فزيادته السنوية ديناران .

المادة ٦ - لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام المادة (١٦) من نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ على حساب منحصرات اجور العمال المرصودة في المادة (١٤) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في قانون الموازنة العامة .

المادة ٧ - لا يجوز تعيين أي موظف في أي وظيفة أو ترفيعه أو نقله إليها الا اذا توافرت فيه الشروط والمؤهلات اللازمة لاشغال تلك الوظيفة .

١٩٨٤/٣/١١

الحسين بن طلال

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونة	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سليمان عسار	رئيس الوزراء ووزير الدفاع احمد عبيدات
وزير النقل طاهر حكمت	وزير التربية والتعليم حكمت السكاك	وزير الشؤون الخارجية د. محمد مصوب الزين
وزير الاعلام ليلى شرف	وزير المالية د. حنا عوده	وزير الصناعة والتجارة والسباحة وزير العمل بالوكالة د. جواد العناني
وزير شؤون الارض المحتلة شوكت محمود	وزير الزراعة محمد بشير	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المهندس حمد الله النابلسي
وزير التنمية الاجتماعية عبد السلام كنعان	وزير الثقافة والشباب والآثار د. عبد الله عوييدات	وزير الصحة المهندس رائف نجم
		د. كابل المجلوني

هكذا من المأهول



### تطبيق قانون الضمان الاجتماعي

بناء على تنسيب مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢١ الموافقة على تطبيق قانون الضمان الاجتماعي اعتباراً من ١/٧/٨٤ على جميع الشركات والمنشآت الخاصة التي يعمل بها (١٠) أشخاص فأكثر اعتباراً من ١/١/٨٤ وفي أي تاريخ يليه وذلك في مختلف مناطق المملكة.

### تعليقات

قواعد مرور وسير المشاة والمركبات التي تجر بالحيوانات  
أو تجر أو تدفع باليد صادرة بالاستناد لاحكام المادة (٧٣) من قانون السير

### الفصل الاول

المادة ١ - تكون اولوية العبور للمشاة في جميع الاحوال باستثناء الاماكن المنظمة باشارات ضوئية او من قبل رجال السير وعلى سائقي المركبات التوقف على مسافة كافية ليتمكن المشاة من العبور .

المادة ٢ - يتوجب على المشاة الآتي :-

- الالتزام باستخدام ممرات المشاة داخل المدن والتقيد باشارات العبور الضوئية او التي تعطى لهم من قبل رجال السير .
- السير على الارصفة وفي حالة عدم توفر الارصفة السير اقصى حافة اليمين .
- الزام اقصى حافة الطريق المقابلة لاتجاه السير في حالة السير على الطرق خارج المدن .
- عدم قطع الطريق من جانب الى آخر قبل التأكد من خلو الطريق من المركبات .

المادة ٣ - الشروط المتعلقة بسوق الحيوانات على الطرق :

- يمنع سير الحيوانات على الارصفة او في الشوارع داخل المدن الرئيسية .
- يمنع سوق الحيوانات من قبل الاشخاص الذين تقل اعمارهم عن اربعة عشر عاماً .
- على سائقي الحيوانات على اختلاف انواعها ان يسيروا بحيواناتهم خارج الطرق ما أمكن ويتوجب عليهم عدم الاضرار بالاشخاص او الاملاك العامة او الخاصة وان يتخذوا التدابير لتأمين سلامتها وسلامة السير اثناء سوقها .
- يتوجب عند سوق الحيوانات فرادى او جماعات ان يكون لها قائد او عدد كاف من الافراد بحيث لا تخرج عن سيطرتهم ولا يجوز تركها بمفردها الا اذا كانت مقيدة بحيث يمنع عليها الحركة والدخول الى الطريق وان ينظم سوقها بصورة تمكنها من السير او القطع او التجاوز دون اعاقه السير.

المادة ٤ - الشروط المتعلقة بعربات الجر او الدفع

- لا يجوز استخدام عربات الجر او الدفع ما لم تكن مسجلة لدى البلديات او تحمل رقماً خاصاً بها .
- تطبق قواعد السير والمرور الخاصة بالمركبات على هذا النوع من العربات .

### الفصل الثاني

### المخالفات :

المادة ٥ - يعاقب كل من ارتكب اياً من المخالفات المشار اليها في المواد السابقة بالاتي :-

- مخالفة المشاة ٢٠٠ فلس
- مخالفة سوق الحيوانات ٥٠٠ فلس
- مخالفة عربات الجر او الدفع ٧٠٠ فلس

المادة ٦ - تستوفى المخالفات من قبل شرطة المرور مباشرة وذلك بموجب ايصال يحمل القيمة المبينة في المادة ( ٥ ) .

المادة ٧ - في حالة تخلف المخالف عن الدفع فيحال الى اقرب مخفر للشرطة لاختل الضمانات اللازمة لتسديد قيمة المخالفة او احالته للمحكمة المختصة .

المادة ٨ - توضع هذه التعليمات موضع التطبيق اعتباراً من تاريخ ١ / ٥ / ١٩٨٤ .

نائب رئيس الوزراء / وزير الداخلية

سليمان عرار

هكذا من أهل

## قرار رقم (٤) لسنة ١٩٨٤

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ٤/٤/١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤/١/٧ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام الاوقاف وبيان ما اذا كان من الجائز وقف الحصة الشائعة في الملك على جهة خيرية ام ان ذلك غير جائز .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية/الاراضي الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٨٣ وتديق احكام الوقف بتبين ان الفقرة الثالثة من المادة (١٢٤٢) من القانون المدني لسنة ١٩٧٧ تنص على جواز وقف الحصة الشائعة اذا كان العقار الموقوف غير مسجد او مقبرة .

كما ان الرأي الراجح في الفقه الاسلامي يميز وقف الحصة الشائعة في الاراضي المملوكة الا في المسجد والمقبرة فلا يصح وقف الحصة الشائعة لهذه الغاية اصلا بل لا بد من فرز الحصة الشائعة من الملك لصحة جعلها مسجدا او مقبرة كما هو واضح من البنود (١٠٦٣٠٦٥٠) من كتاب قواعد العدل والانصاف للقضاء على مشكلات الاوقاف للمرحوم محمد قلدي وما ورد في الصفحة ١٨٩ من الجزء السادس من كتاب المغني للإمام موفق الدين بن قدامة والشرح الكبير للإمام شمس الدين بن ابي عمر بن قدامة والصفحة (٣٦٤) من الجزء الثالث من كتاب رد المحتار على الدر المختار ( حاشية بن عابدين )

اما ما جاء بقرار الديوان الخاص بتفسير القوانين رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٤ المنشور على الصفحة (١٩٢٥) من عدد الجريدة الرسمية (٢٥٢٦) من انه لا يجوز تحويل الحصة الشائعة في الارض الى ملك بقصد وقفها على جهة خيرية فان ذلك انما يتعلق حكمه بالحصة الشائعة في ارض اميريه ولا يشمل الحصة الشائعة في ارض مملوكة نظرا لوجود نص صريح يميز وقفها كما اسلفنا

هذا ما نقرره في تفسير الاحكام المطلوب تفسيرها .

صدر بتاريخ ١٩ جاد الاول سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤/٢/٢١ .

عضو مجلس الارشادات	عضو الرئيس الثاني لمحكمة التمييز نجيب الرشيدان	عضو رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين الرئيس الاول لمحكمة التمييز موسى المسكت
مندوب وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية مشهور حسن حمود	مندوب رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طماتش	

## املا

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة (٩٤) من الدستور احيلت القوانين المؤقتة المبينة في القائمة التالية الى مجلس الامة فئات منه فبلا وبات كل منها بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية المبين ازاؤه قانونا دائما .

١٩٨٤/٣/٢٤

رئيس الوزراء  
احمد هبيدات

رقم الجريدة الرسمية	اسم القانون	تاريخ العدد
٢٨٦٢	١- قانون صندوق الاسكان العسكري رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٩	١٩٧٩/٦/١
٣٠٠٨	٢- قانون معدل لقانون صندوق الاسكان رقم (١٤) لسنة ١٩٨١	١٩٨١/٦/١
٣١٠٤	٣- قانون معدل لقانون صندوق الاسكان العسكري رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٢	١٩٨٢/١٠/١٦
٢٥١٠	٤- قانون معدل لقانون منع بيع العقار للعدو رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٤	١٩٧٤/٩/١
٢٥٩٤	٥- قانون معدل لقانون العمل رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٥	١٩٧٥/١٢/١
٢٥٣٨	٦- قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية رقم (٨) لسنة ١٩٧٥ .	١٩٧٥/٢/١٦
٢٥٧٢	٧- قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٥ .	١٩٧٥/٨/١٦
٢٥٧٢	٨- قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٥ .	١٩٧٥/٨/١٦
٢٥٧٦	٩- قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٥ .	١٩٧٥/٩/١
٢٥٨٥	١٠- قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٥ .	١٩٧٥/١٠/١٦
٢٦١٠	١١- قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية رقم (١٤) لسنة ١٩٧٦ .	١٩٧٦/٣/١
٢٦٣٤	١٢- قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية رقم (٤١) لسنة ١٩٧٦ .	١٩٧٦/٧/١
٢٨٧٦	١٣- قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٩ .	١٩٧٩/٨/١٦
٢٩٨٧	١٤- قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية رقم (٥) لسنة ١٩٨١ .	١٩٨١/٢/١٦
٣٠٢١	١٥- قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية رقم (١٩) لسنة ١٩٨١ .	١٩٨١/٩/١

كل من اهل